

## علي الجرباوي\*

### وثيقة "حماس" الجديدة: نهاية المطاف أم بداية مسار جديد؟

تعالج هذه المقالة المسار الجديد الذي رسمته حركة "حماس" في وثيقتها. هل نحن أمام تعديل جذري للرؤية الحمساوية الإخوانية القديمة؟ أم إن الوثيقة جاءت كمحاولة توفيقية للمواءمة بين المتغيرات السياسية في المنطقة والعالم، ومشروع الحكم الذي تتبناه الحركة؟

هل نحن أمام مسار جديد من التنازلات الأيديولوجية، أم إن الحركة تحاول عبر ما يبدو من تنازلات التأقلم وإعادة التموضع؟

خلال ٣٠ عاماً منذ انطلاق حركة "حماس" حتى الآن، مرت "مياه كثيرة في نهر" القضية الفلسطينية، محلياً وإقليمياً ودولياً: انتفاضتان بينهما اتفاق سلام، وعملية تسوية مستمرة وفاشلة، ومواجهة دائمة مع الاحتلال، ومشاركة الحركة في السلطة، وانقسام فلسطيني داخلي، وسيطرة "حماس" على حكم قطاع غزة؛ ثورات "الربيع العربي"، ودخول "الإخوان المسلمين" وخروجهم من حكم مصر، وتغير أنظمة عربية وتهتك أخرى، وفوضى وحروب طاحنة في الإقليم، وصعود قوى ونزول أخرى: انهيار توازن القوى وتغير النظام الدولي، وأحادية القطبية الأميركية، وتنافسات وصراعات دولية، وتفجر نتائج العولمة إيجاباً وسلباً: اضطرابات محلية وإقليمية ودولية، مع تداعيات ونتائج كثيرة،

**ثلاثون**  
عاماً مضت بين إصدار حركة المقاومة الإسلامية ("حماس") الميثاق المؤسس (أب/أغسطس ١٩٨٨) ووثيقة "المبادئ والسياسات العامة" (أيار/مايو ٢٠١٧). إن تغير الظروف والأحوال، واختلاف المستجدات والاعتبارات، حكما الضرورات، الأمر الذي انعكس بشكل جلي في تحوير في الصيغ وصل في بعض المواضع إلى خلطة، وقد يكون زحزحة طالت حدود المرتكزات. لقد أثير جدل واسع بشأن ما إذا كان التغير بين الوثيقتين حدثاً يعكس تحولاً فعلياً في أسس الفكر الناظم لحركة "حماس"، في مبادئ رؤيتها ومنطلقات برنامجها، أم أنه لا يعدو أن يكون مجرد قشرة تحديثية للثوابت.

\* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

المقابل، نقطة ارتكاز الحركة، كونها حركة دينية عقائدية، ومصدر قوة الجذب للاتباع المؤمنين بتوجهها. فكيف يكون السبيل، إذاً، لمعالجة مثل هذا الموضوع الحساس: الإيفاء بمتطلب ضرورة إجراء التغيير وإدخال التعديلات التي تطبّع الحركة مع الواقع، من جهة، لكن من دون المساس بجوهر الثوابت التي لا تقبل التغيير، بل تستلزم تغيير الواقع، من جهة أخرى؟ المعضلة التي واجهتها حركة "حماس" كامنة في التباين بين المنطلقات الثابتة والمستجدات المتحركة؛ بين لوازم الديني العقائدي ومرونة السياسي البراغماتي. وعوضاً عن تفضيل أحدهما على الآخر والدخول في مواجهة وصراع في اتجاهات متعددة، ارتأت الحركة أن الطريق الأكثر ملاءمة والأسلم هو محاولة إيجاد مواءمة تجميعية تُركّب الاثنين أحدهما على الآخر في ازدواجية توفيقية تبني على المرتكز الديني القديم (الطبقة الأولى)، المتمثل في ميثاق ١٩٨٨، مبنى سياسي جديد (الطبقة الثانية)، تبلور في وثيقة ٢٠١٧، من دون إلغاء الأول أو التنصل منه، بل بالإبقاء عليه، لكن مع تجاهل مقصود لتخطيه، ثم الاتكال على عامل الوقت لتناسيه وإبطال مفعوله. لقد اعتمدت "حماس" في إحلال وثيقتها الجديدة مكان ميثاقها المتقادم، على نقل نقطة الارتكاز من الماضي آنذاك إلى الحاضر الآن، والانطلاق من هذا الحاضر غير المثقل بالأحمال إلى الأمام.

لكن يجب الإشارة هنا إلى أن الاستعاضة عن المواجهة بالمواءمة، مع أنها ربما تكون الوسيلة الأيسر والأسهل، إلا أنها ليست بالضرورة مضمونة النجاح، وقد تتسبب بإشكاليات وتؤدي إلى تعقيدات: أولاً، المواءمة لا تنهي بالضرورة التباينات القائمة، بل تحاول إيجاد حالة "تعایش" بينها ربما تُنتج تناقضات، فلا تستطيع التوفيق بينها سوى بإنتاج موارد قد تستمر "مقلقة": ثانياً، أن الموارد قد تُغضب الأتباع المؤيدين، ولا تكون قادرة على إرضاء

أثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة في مجريات القضية الفلسطينية ومستقبلها.

إن كون "حماس" حركة سياسية ذات مشروع قائم على رؤية وبنية وفعل وأهداف، جعلها تتأثر بجميع هذه المتغيرات والتحويلات، وتؤثر فيها. وكان لا بد، بل لا مناص لها، من أن تتفاعل وتستغل وتتورط في هذه الشبكة العنقودية المعقدة من المؤثرات المحلية والإقليمية والدولية، فكانت لاجئاً نشيطاً ومؤثراً في الأحداث، وكانت طرفاً متلقياً لكثير من الضغوط والاستهدافات. لقد أدت النجاحات الكثيرة التي حققتها الحركة خلال هذه الفترة الماضية، إلى توطيد دعائم مكانتها وتساعد تأثيرها كقوة أساسية في الساحة الفلسطينية، في مقابل إخفاقات عديدة عانت جرائها، وحدت من إمكانات تحويل هذه النجاحات لتصبح القوة الأساسية على هذه الساحة.

ومن أجل استكمال سعيها لتحقيق هذا الهدف، وهو هدف أي حركة سياسية، كان لزاماً على "حماس" أن تقوم بمراجعة تقويمية لماضيها، إيجاباً وسلباً، أخذة في الاعتبار جميع المتغيرات المؤثرة في وضع القضية الفلسطينية بصورة عامة، وفي وضعها هي كحركة سياسية، بصورة خاصة. وكان لا بد لهذه المراجعة من أن تُنتج تقويماً يفتح آفاق مرحلة جديدة أمامها تشكل نقطة للانطلاق، ومن أجل ذلك كان عليها أن تفتح لنفسها إمكان تطبيع وضعها مع الواقع، وذلك بعد أن اكتشفت محدودية قدرتها على تغييره. كان عليها، لتوسيع مشروعية وجودها وقبولها من الآخرين، أن تعمل على مواءمة نفسها مع المستجدات والمتطلبات، فإمّا أن تتغير، وإمّا، على الأقل، تعطي الانطباع بأنها تقوم بذلك. لقد مثل هذا الميثاق بالنسبة إليها، كونه شهادة الميلاد التي تتضمن كامل الموصفات والتوصيفات، نقطة الانطلاق، وخصوصاً أنه، بما يتضمنه من رؤية وبرنامج، كان أهم مصدر انتقاد للحركة، وخصوصاً على الصعيد الدولي؛ لكن منبع الانتقاد هذا كان، في

المنافئين والمنتقدين، الأمر الذي ينجم عنه خسارة الطرفين في آن واحد.

## المواءمة التحديثية

قبل الدخول في مقارنة مفصلة بين الوثيقة والميثاق، فإن ما يثير الانتباه سريعاً هو الفرق الشاسع والواضح بين الميثاق والوثيقة في الشكل وطريقة العرض. فبخلاف الميثاق المكون من ٣٦ مادة تنضوي في ٤ أبواب، تعرض الوثيقة المؤلفّة من ٤٢ مادة، والمقسمة على ١١ باباً، مضمونها بدقة متناهية وتركيز شديد، وبلغة محكمة ودقيقة، تخلو من الاتكاء على الأسلوب الخطابي السردى المفعم بالإطناب في الوصف والاسترسال في التكرار. ويرجع هذا التمتين اللغوي إلى تغيير أسس المخاطبة ولهجتها في الوثيقة عمّا كانت عليه في الميثاق. فقد ارتكز الميثاق على لغة دينية ذات نبرة دعوية ومحددات فقهية، الأمر الذي استدعى استعانة مكثفة بالاستشهادات القرآنية والتاريخية، واستنباطاً لتفسيرات تزمّنية تخلو من إتاحة إمكان للنسبية، من أجل الوصول إلى ما هو مرسوم أصلاً من نتائج حتمية عُرضت كحقائق مطلقة وثابتة وقطعية.

وعلى العكس من ذلك، جاءت الوثيقة بلغة سياسية مركزة، وأسلوب مباشر خالٍ من البلاغية الخطابية، فغابت عن النص النبرة الدعوية والتفسيرات الفقهية والاستشهادات الدينية. ويبدو جلياً أن تغيير الأسلوب يهدف إلى استبدال "هجومية" نص الميثاق بـ "اعتدال" نص الوثيقة، وذلك بتخفيف حدة الشحن التوتيري الموجود في الأول، وزيادة منسوب التهذئة التعبيرية في الثاني. لذلك خرجت علينا الوثيقة بنص مترن وهادئ وغير مستفز، لكنه مع ذلك يتضمن الرؤية المراد عرضها بعمق واقتدار ووضوح. ولا بد من الإشارة هنا إلى أثر اختلاف المرحلة الزمنية والظروف المحيطة في عملية إنتاج كلا النصين. فالميثاق جاء على عجل في

غمرة المواجهة الفلسطينية مع الاحتلال خلال الانتفاضة الأولى، وكُتب من طرف شخص واحد، بينما جاءت الوثيقة، كما يقال، ثمرة نقاش مطول، امتد على مدى أعوام، وخاض فيه العديد من الأشخاص.

بالانتقال من الناحية الشكلية المتعلقة بطريقة عرض النص إلى تحليل مضامينه، نجد أن ثمة محاولة جادة من طرف حركة "حماس" لإبعاد الوثيقة عن الميثاق، لكن من دون التنكر له، وإنما بتجاهل وجوده كلياً. فليس في الوثيقة أي ذكر للميثاق، بل على العكس، والغرابة أيضاً، يتم التأكيد في مطلعها أن بالوثيقة "[...] تتعمق تجربتنا، وتشترك أفهامنا، وتتأسس نظرتنا[...]" فتأسيس النظرة، إذًا، لا يعود الآن، بالنسبة إلى الحركة، إلى الميثاق، بل إلى هذه الوثيقة التي ستصبح، مع مرور الوقت، المرجع التأسيسي لـ "حماس".

إذًا، إن حركة "حماس"، بإصدار وثيقتها الجديدة، تحاول إنتاج مواءمة تحديثية تُخرج فيها نفسها، بأكثر قدر من الانسيابية، من حالة ماضوية إلى حالة مستقبلية. ومن خلال مقارنة الوثيقة بالميثاق يمكن تجميع مرتكزات هذه المحاولة في أربع نقاط ربما تكون الأكثر وضوحاً وأهمية:

أولاً، مسألة البعد الوطني في الحركة، وهذا أمر في غاية الأهمية. فبعد أن كانت حركة المقاومة الإسلامية في الميثاق تُعرّف بكونها تمثل "[...] جناحاً من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين [...]"]، أصبحت الآن "[...] حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية [...]"]، أي أن بعدها التنظيمي العالمي انتهى، واستعُض عنه بالبعد الوطني الفلسطيني الذي جاء متقدماً في التعريف على إسلاميتها. وفي هذا تطور كبير في فكر الحركة التي كثيراً ما نأت بنفسها عن البعد الوطني، بل إنها ناهضت بسببه جميع الفصائل الفلسطينية الأخرى التي كانت تتبنّاه. إن حركة "حماس" الآن توائم نفسها مع واقعها، وتحدد هويتها وموقعها، وتقطع ارتباطها السابق العابر

للحدود مع حركة الإخوان المسلمين معلنة استقلاليتها، لكن من دون أن تذكر ذلك علانية، وإنما بتجاهله. وبالتالي، تصبح "حماس" مع هذه الوثيقة جزءاً داخلياً أصيلاً من فسيفساء الحركة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يمكنها من أن تعلن ليس فقط النأي بنفسها عن [...] التدخل في الشؤون الداخلية للدول [...] [و] في النزاعات والصراعات بينها [...]، بل إثبات ذلك أيضاً بالنص قبل الفعل.

ثانياً، التحول في توجه الحركة نحو الاعتدال. فقد كان يؤخذ على الحركة، من خلال ميثاقها، ما كان يعتبره أعداؤها ومنتقدوها نزعتها السلبية المثقلة بتوجهات عنف وتطرف وكَيْل اتهامات وتوزيع إنذارات، الأمر الذي يرفع بصورة دائمة منسوب التوتر الناجم عن حمل لواء ضرورة المواجهة وحتميتها. أما الوثيقة، فتمتاز بمحاولة جادة لتخفيف حدة هذا التوتر وذلك من خلال التشديد على أمرين: أحدهما، اعتدال الحركة فكرياً، وإيمانها بوسطية الإسلام [...] دين السلام والتسامح، في ظلّه يعيش أتباع الشرائع والأديان في أمن وأمان [...]، كونه ديناً سمحاً يقف ضد الظلم و [...] جميع أشكال التطرف والتعصب الديني والعرقي والطائفي. من هذا المنطلق تعلن الوثيقة رفض الحركة [...] اضطهاد أي إنسان أو الانتقاص من حقوقه على أساس قومي أو ديني أو طائفي [...]].

الأمر الآخر الذي تُبرزه الوثيقة في مسألة اعتدال الحركة هو التفريق المستجد بين الصهيونية واليهودية. فبعد أن كان الميثاق يوجّه الصراع ضد اليهود واستعمارهم لفلسطين، حددت الوثيقة أن هذا الصراع ليس [...] مع اليهود بسبب ديانتهم، وحماس لا تخوض صراعاً ضد اليهود لكونهم يهوداً، وإنما تخوض صراعاً ضد الصهاينة المحتلين المعتدين [...]]. علاوة على ذلك، تعلن "حماس" رفضها ظاهرة اللاسامية واضطهاد اليهود، مؤكدة أن هذه الظاهرة موروث أوروبي ليس له علاقة [...]]

بتاريخ العرب والمسلمين وموارثهم." ثالثاً، انفتاح "حماس" والتشديد على قبولها بمبادئ التعددية والديمقراطية والشراكة الوطنية وقبول الآخر، الأمر الذي يعني فتح باب التعاون مع جميع الحركات والفصائل على الساحة الفلسطينية، من دون أي اشتراطات كانت واردة سابقاً في الميثاق، مثل ضرورة استقلالية هذه الحركات والفصائل عن الكتلتين الشرقية والغربية. علاوة على ذلك، تضمنت الوثيقة اعترافاً بمكانة ودور مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً المرأة، في الحياة السياسية والنضالية لتحقيق المشروع الوطني. أما الأهم فهو تغير موقف الحركة من منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تطالبها في الميثاق بالتخلي عن العلمانية وتبني الإسلام منهجاً، لتصبح الآن الإطار الوطني الجامع للشعب الفلسطيني، الذي يجب الحفاظ عليه وتطويره وتعزيز ديمقراطيته. إن ما يمكن أن يُقرأ من هذا التحول هو تخلي حركة "حماس" عن محاولة الإحلال مكان المنظمة، واستبدالها بالمطالبة بإشراك جميع مكونات الشعب الفلسطيني فيها، وبالتالي فتح المجال أمام الحركة لدخول المنظمة، والسيطرة عليها من الداخل. وأخيراً في هذا السياق تُبرز الوثيقة انفتاح "حماس" على مختلف دول العالم، وسعيها لبناء جسور علاقة "متوازنة" معها وفق مبادئ الاحترام والتعاون والحرية والعدالة.

رابعاً، مرونة الحركة وواقعيتها. فمع أن الوثيقة تتشارك مع الميثاق في تأكيد رفض المشروع والكيان والاحتلال الإسرائيلي، وجميع [...] الاتفاقات والمبادرات ومشروعات التسوية [...] التي تُجحف بالحقوق الوطنية والشرعية للشعب الفلسطيني، وكلاهما يؤكد واجب تحرير فلسطين ومشروعية المقاومة بجميع الأساليب، بما فيها المقاومة المسلحة، إلا إن الوثيقة تضمنت تحولاً مثيراً يتمثل في القبول الموارب بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧. لكن مع هذا القبول تم

للحدود مع حركة الإخوان المسلمين معلنة استقلاليتها، لكن من دون أن تذكر ذلك علانية، وإنما بتجاهله. وبالتالي، تصبح "حماس" مع هذه الوثيقة جزءاً داخلياً أصيلاً من فسيفساء الحركة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يمكنها من أن تعلن ليس فقط النأي بنفسها عن [...] التدخل في الشؤون الداخلية للدول [...] [و] في النزاعات والصراعات بينها [...]، بل إثبات ذلك أيضاً بالنص قبل الفعل.

ثانياً، التحول في توجه الحركة نحو الاعتدال. فقد كان يؤخذ على الحركة، من خلال ميثاقها، ما كان يعتبره أعداؤها ومنتقدوها نزعتها السلبية المثقلة بتوجهات عنف وتطرف وكَيْل اتهامات وتوزيع إنذارات، الأمر الذي يرفع بصورة دائمة منسوب التوتر الناجم عن حمل لواء ضرورة المواجهة وحتميتها. أما الوثيقة، فتمتاز بمحاولة جادة لتخفيف حدة هذا التوتر وذلك من خلال التشديد على أمرين: أحدهما، اعتدال الحركة فكرياً، وإيمانها بوسطية الإسلام [...] دين السلام والتسامح، في ظلّه يعيش أتباع الشرائع والأديان في أمن وأمان [...]، كونه ديناً سمحاً يقف ضد الظلم و [...] جميع أشكال التطرف والتعصب الديني والعرقي والطائفي. من هذا المنطلق تعلن الوثيقة رفض الحركة [...] اضطهاد أي إنسان أو الانتقاص من حقوقه على أساس قومي أو ديني أو طائفي [...]].

الأمر الآخر الذي تُبرزه الوثيقة في مسألة اعتدال الحركة هو التفريق المستجد بين الصهيونية واليهودية. فبعد أن كان الميثاق يوجّه الصراع ضد اليهود واستعمارهم لفلسطين، حددت الوثيقة أن هذا الصراع ليس [...] مع اليهود بسبب ديانتهم، وحماس لا تخوض صراعاً ضد اليهود لكونهم يهوداً، وإنما تخوض صراعاً ضد الصهاينة المحتلين المعتدين [...]]. علاوة على ذلك، تعلن "حماس" رفضها ظاهرة اللاسامية واضطهاد اليهود، مؤكدة أن هذه الظاهرة موروث أوروبي ليس له علاقة [...]]

بعد ذلك التداول بموضوع الدولة ذات الحدود الموقته.

## الدواعي

لم تأت وثيقة "المبادئ والسياسات العامة" لحركة "حماس" من فراغ أو بصورة مفاجئة، وإنما تمت التوطئة لها وإنضاجها عبر مسيرة متصلة من التحولات العملية والنقاشات الفكرية التي استمرت أعواماً. ويكفي هنا ذكر مفصلين أساسيين في هذه المسيرة الطويلة: الأول، دخول الحركة في الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٦، وتأليفها الحكومة بعد ذلك، خلافاً لموقفها المعلن السابق الراض لاتفاق أوسلو وجميع نتائجه، وعلى رأس ذلك السلطة الفلسطينية التي كانت "حماس" تناصبها الخصومة الشديدة وتمطرها بوابل من الانتقاد.

لقد شكل هذا المفصل انعطافة عملية حادة لدى "حماس" أدت إلى إحداث بلبله وتطملمات داخل صفوفها وصلت إلى حد حدوث بعض الانشقاقات عنها. لكن لأن الحركة كانت قد مهّدت لهذا التحول بالاتكاء على آراء فقهية، وعلى كثير من النقاشات الداخلية، وتوزيع العديد من المنشورات والكتابات المؤيدة للمشاركة الانتخابية، فإن دخولها في تلك الانتخابات مر بانسيابية. ولم يكن الانتقال اليسير للحركة من موقع المعارضة خارج النظام السياسي إلى مركز ذلك النظام هو الأمر الوحيد المهم والمثير آنذاك، فما كان أكثر أهمية وإثارة هو دلالة تلك المشاركة التي أفصحت عن نية "حماس"، وكشفت رغبتها الدفينة في الدخول في سلطة كانت تمقتها وتناهضها في المواقف العلنية، كما أن التبرير المقدم حينذاك بأن هذا الدخول لا يغيّر من "حماس"، وأنه إنما جاء لتغيير السلطة، لم يكن مقنعاً، لكنه أوفى بغرض تحقيق الرغبة وإحداث الانعطافة.

في المفصل الثاني، لم يقف الحد عند الدخول في السلطة، وإنما تطور نحو الاقتتال الذي وقع

وضع كوابح تعجيزية منها عدم ربط قيام هذه الدولة بالاعتراف بإسرائيل، بل الإبقاء على الإصرار على تحرير كامل فلسطين، من جهة، وأن تكون هذه الدولة الفلسطينية كاملة الاستقلال والسيادة، وقيامها مرتبط بعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، من جهة أخرى.

إلا إن هذه الاشتراطات لا يمكن أن تتحقق عن طريق التفاوض مع إسرائيل وبرضاها، وإنما بإلحاق الهزيمة بها. فإذا كان إخضاع إسرائيل بالقوة ممكناً، فلماذا تعلن "حماس" الآن قبولها بدولة على حدود ١٩٦٧، وليس بتنفيذ هدفها بتحرير كامل فلسطين؟ في هذه النقطة بالذات، والتي ربما تكون الأكثر أهمية مما ذكر سابقاً كله، عانت الوثيقة تعارضاً أساسياً وجلياً لا يمكن جبره في الجمع بين الأضداد: بين موقف الحركة الأصيل من وجوب التحرير، والقبول الحديث بقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

لا يمكن التوفيق بين الأمرين كونهما متناقضين، ولا يمكن فهم وقوع "حماس" في هذا التباين الواضح الذي سيجرّ عليها كثيراً من الانتقادات، بل التشفي بأنها قبلت متأخرة ما قبلته المنظمة وحركة "فتح" والفصائل الفلسطينية الأخرى قبل ذلك بعشرات الأعوام، إلا إذا كانت تريد إرسال رسالة تطمينية بأنها لن تعرقل، وإنما ستقبل قيام هذه الدولة إذا ما قام غيرها من الفلسطينيين، وليس هي، بالتوصل إلى حل تفاوضي يؤدي إلى قيامها. غير أن هذا لا ينفي أيضاً إمكان أن يكون قبول "حماس" الموارب بالدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧ إشارة ضمنية تنبئ فيها عن استعدادها للدخول في عملية التسوية السياسية وفقاً لمبدأ حل الدولتين. ويجب في هذا السياق عدم إغفال أن هذا القبول لا يشكل في واقع الأمر خروجاً بيتاً من "حماس" على مرتكزات فكرها الأصيل، إذ إن الحركة، ومنذ عدة أعوام، طرحت فكرة الهدنة الطويلة الأمد مع إسرائيل، كما قبلت

تحديات الحكم المتعثر في غزة، اضطرت "حماس" إلى الدخول في معمة السياسة الإقليمية ودوامة صراعاتها، وأن تصبح طرفاً فيها. فقد أصبحت جزءاً إنقالها بأعباء الحكم بحاجة مستمرة إلى التمويل والإسناد، كما أنها في هذا الإقليم المضطرب الذي يعاني وطأة الصراعات وتفجر الحروب وأعباء التدخلات، تنقلت في ولاءاتها وتحالفاتها، فاستفادت في تلبية حاجاتها، لكنها خلّفت لنفسها جزءاً التنقل كثيراً من الأعداء، وخير دليل على ذلك المحنة التي مرت بها مع مصر، صاحبة أكبر تأثير جيوسياسي في قطاع غزة المحتل. فقد انتعشت أحوالها وتعززت مكانتها بوصول الإخوان المسلمين إلى حكم مصر، لكن عندما تغير هذا الحكم انقلبت عليها الحال، فانتقلت من خانة الحلفاء إلى الأعداء، وأصابها الاستهداف. علاوة على ذلك، أضافت سلبيات التعقيدات التي تواجهها "حماس" إقليمياً تدياً على وضعها المأزوم دولياً. فالحركة لم تتمكن حتى الآن من إحداث اختراق فاعل في مسألة تطبيع وجودها على الصعيد الدولي، وخصوصاً مع الدول الغربية المؤثرة، بل إنها لا تزال محاصرة ومستهدفة، فهي موسومة بالإرهاب وباللاسامية، كونها تجهر بالعداء لليهود وتستهدف تدمير إسرائيل. ولذلك، فإنها على الصعيد الدولي ما زالت حتى الآن، وفيما يتعلق بإمكانات تحقيق التسوية السياسية، تُعتبر مشكلة، وليس جزءاً من الحل.

كان على ذلك كله أن يتغير كي تتمكن "حماس" من تفادي الاختناق واستمرار الاستهداف، فجاءت الوثيقة، بما تتضمنه من التغييرات المذكورة أعلاه في محاولة من الحركة لتفكيك ما يحيط بها من قيود وتعقيدات، كرسالة تطمينية هدفها تخفيف التوترات التي تعانيها إقليمياً، وتلطيف الأجواء التي تستهدفها دولياً. ولذلك كان مهماً وضرورياً لـ "حماس" أن تقطع، من الناحية الفعلية، صلتها بالميثاق، وأن تعطي في وثيقتها الجديدة ما يلزم من

في سنة ٢٠٠٧ بين حركتي "حماس" و"فتح"، وأدى إلى انقسام سياسي أسفر عن الفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ودل على أن "حماس" كانت تسعى للمسعى نفسه الذي كانت تنتقد بسببه حركة "فتح"، وهو الاستئثار بالسلطة. إذاً، لم يكن هدف "حماس" التركيز فقط على مقاومة إسرائيل من أجل التحرير، أو الانتقال من ذلك إلى دخول السلطة، بل كان السيطرة عليها بالكامل أيضاً، وقد استطاعت تحقيق ذلك في قطاع غزة، ولا تزال تسعى لمد ذلك إلى الضفة.

بهذا الدخول إلى السلطة، والاستئثار بها بعد ذلك في قطاع غزة، انتقلت "حماس" من "الديني" إلى "الدنيوي"، ومن موقع المعارضة التي لم يكن عليها أن تتحمل أعباء الحكم، إلى موقع الحكم الذي فرض عليها التعامل مع الضرورات كلها للحفاظ على السلطة. وطبعاً كان لذلك متطلبات ومقتضيات لم يعد الميثاق قادراً على الإيفاء بها، فحدثت الفجوة وبدأت مع الوقت تتسع بينه كأساس ثابت وبين الواقع المتغير، وأصبح هناك ضرورة للتغيير، فالواقع الجديد تطلب مواءمة الرؤية المؤسسة في البرنامج القديم.

فضلاً عن ذلك، فإن تجربة "حماس" في حكم القطاع صعبة، بل مريرة، إذ جاءت بانقسام داخلي معزز بصراع طاحن مع حركة "فتح" لا تزال الساحة الفلسطينية تعاني مفاعيله حتى الآن. وقد عانت "حماس" منذ بداية سيطرتها على القطاع حصاراً خانقاً أدى إلى تداعي الاقتصاد وإفقار الناس، كما عانت جزءاً توالي ثلاث حروب إسرائيلية قتلت وجرحت الآلاف، ودمرت البنى التحتية وكثيراً من المرافق الحيوية ومساكن الناس. لقد أنقلها هذا الحكم بالمسؤوليات، ورتب عليها متطلبات عديدة، وواجهها بمعضلة اجتياز الامتحان الدائم المفروض عليها ضمن هذه الأوضاع الصعبة لإنجاح تجربة حكمها، أو على الأقل منع إخفاقها.

لتحقيق اجتياز هذا الامتحان ومواجهة

فلسطين على مدى الزمن بعد القبول بدولة فلسطينية على حدود سنة ١٩٦٧. هذه جميعاً أوراق اعتماد ضرورية لتطبيع الحركة دولياً، وتأمين عدم ممانعة سيطرتها المستقبلية على السلطة الفلسطينية. "حماس" في هذه الوثيقة، إذاً، تبدي من خلال "إمساك العصا من الوسط" استعدادها الضمني للتعامل مع متطلبات التسوية السياسية، فهي لا تريد أن تُنحَى جانباً عندما يجدّ الجدّ في هذا المسار. وهذا ما دعا خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة آنذاك، إلى أن يؤكد بعد إعلانه الوثيقة في مقابلة مع محطة تلفزيون أميركية (CNN) أن ما ورد فيها "[...] يكفي لأي منصف في العالم، خاصة العواصم الغربية، كي يلتقط الفرصة وأن يتعامل بجدية معها [...]"، داعياً الإدارة الأميركية الجديدة إلى "[...] التقاط فرصة الموقف الإيجابي الحمساوي والفلسطيني والعربي لعمل مقاربات جديدة."

### التداعيات

من المتوقع أن يكون لهذه الوثيقة تداعيات مهمة، ولا سيما أنها تأتي مع بداية عهد قيادي جديد لحركة "حماس"، وقد صدر بشأنها حتى الآن مواقف عن العديد من الجهات، منها ما جاء مرحباً أو رافضاً أو مشككاً، ومنها ما طالب الحركة بضرورة زيادة جلاء المواقف وإزالة مواطن التضارب أو الإبهام التي تعتري بعض الجوانب المهمة في الرؤية الجديدة. وبالتأكيد، فإن المهم في نهاية المطاف يتعدى حدود النص ليصل إلى محاكمة العمل بمقتضاه، وبالتالي لن يتم الحكم سريعاً على "حماس" بموجب وثيقتها الجديدة، وإنما سيبقى مؤجلاً بانتظار ما تحمله الأفعال من إيضاح. لكن مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن "حماس"، بتوجهها الجديد، تضع نفسها على مفترق طرق سيكون له أثر في مستقبل مسيرتها من عدة نواح:

المؤشرات إلى تحولها نحو الاعتدال والانفتاح والمرونة، وأن تُظهر براغماتيتها السياسية، وتؤكد حصر نطاق عملها في فلسطين. لقد أرادت "حماس" أن ترسل هذه الإشارات إلى جميع الأطراف المعنية، كي تغير انطباعاتها، وبالتالي مواقفها وتعاملاتها مع الحركة.

هناك أيضاً رسالة على الصعيد المحلي موجهة إلى جميع مكونات العمل الوطني الفلسطيني فحواها استعداد الحركة للتعامل على أساس سياسي ديمقراطي تشاركي، وليس على أساس دعوي احتوائي، مع مختلف الأطراف والأطراف، وبغض النظر عن الاختلافات في الأيديولوجيا والرؤى الوطنية. وقد يكون الهدف هو تطبيع علاقة الحركة مع غيرها بعد أعوام طويلة من الانقسام والاستئثار بالسلطة، إمّا تمهيداً لمصالحة أصبحت ضرورية ولم تعد ضمن المعطيات والظروف المستجدة قابلة للتأجيل، وإمّا توطئة باتت أيضاً ضرورية لإنجاح مسعاها الهادف إلى توسيع سيطرتها على السلطة الفلسطينية.

وبعد أن اكتوت "حماس" بنار الصراعات الإقليمية، فإنها، ومن خلال الوثيقة، توجه رسالة واضحة إلى دول الإقليم تؤكد لهم فيها أنها لن تعود إلى التدخل في شؤونها الداخلية، ولن تكون طرفاً في صراعاتها، وأنها تقف على مسافة احترام واحدة منها جميعاً. وعندما تغفل، عن قصد، الإشارة إلى ارتباطها المعلن سابقاً مع حركة "الإخوان المسلمين"، فإنها تتعمد إرسال تلميحات علني إلى مصر تؤكد فيه تغيير مسارها وسياستها تجاهها. لقد استوعبت "حماس" الدرس: ضرورة استيعاب محددات الواقع الجيوسياسي والعمل بموجبه.

أمّا الرسالة الثالثة فموجهة إلى المجتمع الدولي، وخصوصاً الغربي منه، وإسرائيل، وهي تتضمن جميع الإشارات المذكورة أعلاه، وبالتفصيل اللازم، من عدم معاداة الحركة لليهود، بل تأكيد تعايش جميع أبناء الديانات، وشجب التطرف والإرهاب، وفتح مسألة تحرير

"تنازلات" غير ضرورية وليست محبذة، بينما قد يعتبرها المستهدفون منها غير كافية، فيطالبونها بتقديم مزيد من "التنازلات". وبالتالي يمكن أن تقع "حماس" في الوسط، في حالة من عدم الاستقرار، وتعرض للشد والتجاذبات من الطرفين، الأمر الذي يعني عدم تحقيق الوثيقة الاختراقات المبتغاة على مختلف المستويات.

إن مقاربات الرؤى والمواقف مع معطيات المراحل الزمنية المتعددة ومتطلباتها، مهمة لاستمرار فاعلية وتأثير الحركات السياسية، لكن إن لم تتواءم المقاربة مع الوقت الملائم، كأن تأتي متأخرة عن وقتها أو متقدمة عليه، فإنها لن تكون مفيدة.

ما تضمنته وثيقة "حماس" قد يكون جديداً بالنسبة إليها، لكنه ليس جديداً لغيرها الذي تبني المضمون نفسه قبل فترة زمنية طويلة، ولهذا السبب، فإن من غير المتوقع أن تُحدث الوثيقة الاختراق المأمول. وبالتالي، فإنها بالنسبة إلى "حماس" لن تكون نهاية المطاف، وإنما بداية المسار. ■

أولاً: قد تشهد الحركة، كما شهدت عند انتخابات ٢٠٠٦، تمللاً داخلياً من طرف مجموعات كادريّة نتيجة ما تضمنته الوثيقة الجديدة من رؤية ومواقف تتباين مع الميثاق، فكوادر الحركة تمت تنشئتهم السياسية بناء على مضمون ذلك الميثاق، وبعضهم سيجد صعوبة في تقبل ما يجري حالياً من زحزة للأسس والمرتكزات الفكرية للحركة، الأمر الذي ربما يؤدي إلى توتر داخلي يمكن أن يصل إلى درجة حدوث انشقاقات تجعل البعض يتوجه إلى حركات أخرى، قد يكون من ضمنها حركات متطرفة. لكن حتى إن حدث ذلك، فإن المتوقع أن تتمكن الحركة من الحفاظ على تماسكها العام، وأن تستوعب ارتدادات النقلة، وأن تنجح في التقدم بها إلى الأمام.

ثانياً: حتى إن استطاعت الحركة أن تقوم بذلك، فإن هذا لن يضمن لها نجاح المسعى المستهدف من التحول المتضمن في الوثيقة الجديدة، بل عليها أن تواجه مخاطر التيه بين الأضداد. فأعضاء في الحركة وحلفاء لها قد يعتبرون الزحزة التي جاءت بها الوثيقة

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## بلادنا فلسطين (الجزء الثالث) الديار النابلسية (١)

مصطفى مراد الدباغ

تقديم: وليد الخالدي